اليات تحقيق الحكومة الرشيدة

د. هيفاء رشيد حسن

نبذة عن الباحث :
تدريسية في كلية القانون والعلوم السياسية - الجامعة كركوك.

Summary
For many years, the idea of "governance" has been an area of interest for a large number of works that have been particularly marked by their heterogeneity. The first is that these works are linked to different scientific disciplines and have different theoretical roots, from the institutional economy (in which this idea emerged) to the field of international relations studies, through economics and sociology of organizations, to the development economy and management sciences.
Inspired by these diverse intellectual currents to develop the concept, the term "governance" has now acquired multiple connotations and is capable of a variety of uses. Thus, the term was associated with all types of public or private policies, and was employed according to various measures to intervene in studies ranging from the management of economic enterprises to local government and regional planning. From this point of view we formulate and study ideas such as governance in the field of labor, monetary policy and governance in the field of economic institutions, regional and local governance, and global governance ... This is not limited to the fact that the fields and fields in which the concept is used are wider than To be listed here .

ملخص :
شكلت فكرة "الحاكمية"* منذ عدة سنوات حقل اهتمام لعدد كبير من الأعمال التي تميزت خاصة بعدم تجانسها. السبب الأول أن تلك الأعمال مرتبطة باختصاصات علمية مختلفة وذات جذور نظرية متنوعة، بدءا بالاقتصاد المؤسساتي (الذي ظهرت فيه هذه الفكرة) إلى حقل دراسات العلاقات الدولية، مرورا بعلم الاقتصاد وعلم اجتماع التنظيمات، إلى اقتصاد التنمية وعلوم الإدارة أيضا.
إن استلهام هذه التيارات الفكرية المتنوعة لتطوير المفهوم جعل لفظ "الحاكمية" يكتسب اليوم دلالات متعددة، وقابلا لاستعمالات متنوعة. وهكذا ارتبط اللفظ

بكل أنواع السياسات العامة أو الخاصة، وجرى توظيفه حسب مقاييس مختلفة للتدخل في دراسات تمتد من إدارة المنشآت الاقتصادية إلى الحكم المحلي والتخطيط الإقليمي. من هذا المنطلق نجد صياغة ودراسة أفكار مثل الحاكمية في مجال العمل، والحاكمية في مجال السياسات النقدية، والحاكمية في مجال المنشآت الاقتصادية، والحاكمية الأقليمية والمحلية، والحاكمية العالمية... وهذا كله على سبيل المثال لا الحصر لأن الحقول والمجالات التي استخدم فيها المفهوم أوسع من أن يتم حصرها هنا.

المقدمة :

تعمل الإدارات الحكومية وغير الحكومية على خلق آليات من اجل إحداث تطورات وتغيرات تساعدها في تحقيق جزء من التنمية الشاملة، في كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية...الخ ، وذلك بالقيام بمراجعة دقيقة ومستمرة لسلوكياتها وعلاقاتها مع كافة الشركاء وعلى كافة الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية من خلال ما يعرف بالحاكمية الرشيدة أو الحاكمية المؤسسية التي تقوم على مبدأ التعاون والمشاركة والمسائلة واللامركزية والديمقراطية والشفافية ...الخ، من اجل تحقيق مزيدا من العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والكرامة الإنسانية.

وقد كان للتغيرات والتطورات المتسارعة والظاهرة في البيئتين المحلية والدولية ممثلة في العولمة بكافة أنواعها، وثورة المعلومات والاتصالات، والتجارة العالمية، والأسواق المفتوحة، والمطالبات الكثيفة للحد من الفقر، والجهل، والفساد، والإقصاء الاجتماعي والمطالبة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين(الجندرية) كل هذه التطورات وغيرها حثت ودعت الحكومات والهيئات الدولية إلى تبني واستخدام الحاكمية الرشيدة بكافة معاييرها كسلوك إداري وحوكمي لمواجهة مثل هذه الظروف وغيرها لتحقيق العدالة الاجتماعية الشاملة .

إن الحكومة الرشيدة تقوم على وجود مؤسسات كفؤه تستجيب لحاجات السكان وتعزز العدالة الاجتماعية وتضمن المساواة في الحصول على الخدمات وهي آلية تعمل على طرح القضايا الهامة في الدولة وتعتبر قيمة هامة لتعزيز مبدأ الحق في الديمقراطية وأهمية مشاركة المواطنين في القضايا العامة لمجتمعاتهم ولأوطانهم مما يمكنهم من المساهمة في تحديد حاجاتهم وأولوياتهم التنموية والمشاركة في صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي الخاص بهم وبأسرهم وبالمجتمع الذي يعيشون فيه .

الأشكالية :

لن تنهض أمة أو دولة إلا إذا امتلكت حكومتها وقيادتها ثلاثة أمور (الرؤية والرغبة والقدرة)، ولن تتمكن من تحقيق تطلعات شعوبها إلا إذا طبقت مبادئ الحكم الرشيد، والمتابع للثورات التي أندلعت في العالم العربي وغيرها من الثورات سيلاحظ أن الشعوب قد انتفضت للمطالبة بقضايا رئيسة هامة تمثلت في العيش والحرية والكرامة الانسانية والعدالة الاجتماعية، أي أنها طالبت أن تعيش كما يعيش باقي شعوب العالم، وهذه الأركان الأربعة جاءت صراحة ضمن مضمون واضح للأمم المتحدة طالبت به كافة الدول في كافة انحاء العالم بالسعي لتحقيقه وتطبيقه حتي تصبح هذه الدول دولا متطورة بكل معنى الكلمة وهو ما يطلق عليه بالحكم الرشيد Good Governance

ولكن ما هو الحكم الرشيد ؟ وما هي عناصره؟ وكيف يمكن تطبيقه وقياسه؟ وما هي اليات تطبيق هذا المفهوم؟

الفرضية :- ينطلق البحث من الفرضيات التالية:-

١- تطور مفهوم الحكومة الرشيدة وانتقاله من مجرد "أصطلاح الادارة العامة "الى مفهوم أكثر شمولا يغطي الجوانب السياسية والاقتصادية للحكم بالاضافة الى الجوانب الادارية .

٢- الحوكمة هي العملية التي من خلالها يتم اختيار الحكومات ومراقبة اعمالها وتغييرها عندما تستدعي الحاجة .

٣- أن الحاكمية الرشيدة تعمل على تنمية المجتمعات وأستغلال الطاقات والامكانات البشرية والمادية في المجتمع ،وتنبذ الاستغلال وتدعو الى تحقيق مزيد من العدالة والشفافية وتحارب الفساد بكافة أشكاله وألوانه .

المنهجية :-

أن سياق البحث ومحاولة الاحاطة العلمية فرض على الباحث أعتماد المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي .

المبحث الاول:-اطار نظري ومفاهيمي.

أولاً: مفهوم الحكم الرشيد: Good Governance

ظهر لفظ الحاكميةGovernance منذ أكثر من نصف قرن عند الاقتصاديين الأمريكيين لما نشر الاقتصادي الأمريكي رونالد كوز Ronald Coase مقالا له بعنوان " طبيعة المنشأة" The Nature of The Firm سنة ١٩٣٧، أي ربط ظهور المنشأة بنماذج التنسيق التي تعمل بداخلها بهدف تقليص تكاليف الصفقات التي ينتجها السوق، إذ تبدو المنشأة أكثر فاعلية من السوق في مجال تنظيم بعض المبادلات. بعدها بسنوات أعيد اكتشاف هذه النظرية من قبل الاقتصاديين المؤسساتيين وفي المقدمة منهم أوليفر ويليامسون Olivier Williamson ، وهو ما أدى إلى نشر عدد من الأعمال التي حددت مفهوم الحاكمية باعتباره "الإجراءات التي تطبقها المنشأة من أجل تحقيق تنسيق فعال في مجالين اثنين: القواعد الداخلية عندما تكون المنشأة مندمجة (تتسم بالتراتبية)، أو في مجال العقود والشراكة واستعمال المعايير عندما تكون مفتوحة للوسطاء"(١)

ولابد من التفرقة بين مصطلحين مختلفين هما، أسلوب الحكم والحكم الرشيد: حيث أنّ أسلوب الحكم يعني مجموعة من القواعد والمؤسسات والعمليات التي تمارس من خلالها السلطة في الدولة، وهي إذن تتصل بالسياسة والأبعاد السياسية بالمعنى الشامل، أما الحكم الرشيد فإنه يتعلق بدراسة العناصر التي تجعل تلك الآليات والقواعد المؤسسية والعمليات تتسم بالفعالية، كحكم القانون، رشادة عملية صنع القرار، الشفافية، المساءلة، المشاركة، التمكين، حقوق الإنسان (٢) .

هكذا، شاع خلال السبعينات من القرن العشرين استعمال لفظ "حاكمية المنشأة" Corporate Governance في أوساط إدارة الأعمال في أمريكا إشارة إلى الإجراءات المعتمدة من قبل المنشأة لتحقيق التنسيق الداخلي ومن ثم تقليص التكاليف التي يفرزها السوق. أما اليوم فإن مصطلح "حاكمية المنشأة" يحيلنا إلى تحديد القواعد الجديدة التي تحكم العلاقة بين القادة والمساهمين في رأسمال المنشأة في ظل وضع مستجد متميز بثلاث عناصر متشابكة هي: عولمة الاقتصاد، العولمة المالية، والدوران السريع لرؤوس الأموال. في ظل هذه الأوضاع السريعة التغيير برزت الحاجة الملحة إلى "حاكمية المنشأة" كنمط جديد للقيادة هدفه تعويض النقص في مجال قانون إدارة الشركات والمنشآت بالتأكيد على واجبات القادة والمديرين تجاه المساهمين ومنها الوفاء، الشفافية والفاعلية (بهدف تحسين نتائج المنشأة). (٣)

مع نهاية الثمانينات أقحم المفهوم في حقل آخر جديد هو حقل العلاقات الدولية. إذ اختطفت المؤسسات الدولية هذا اللفظ لتصيغ مفهوما جديدا هو "الحاكمية الرشيدة" Good Governance بهدف تحديد وتوضيح معايير الإدارة الجيدة للشأن العام، وشروط تطبيقها خاصة على البلدان المقترضة من المؤسسات المالية الدولية، وتشجيعها على إحداث إصلاحات مؤسساتية ضرورية لإنجاح برامجها الاقتصادية. وهكذا اعتبرت "الحاكمية الرشيدة" نمطا جديدا في إدارة الشأن العام يستند إلى منطق الفاعلية الاقتصادية الموجود في قلب المنشأة الرأسمالية الحديثة، ويشكل حجر الزاوية في الأيديولوجية الليبرالية الجديدة. هذا النمط الذي يقوم على إنهاء دولة الرعاية، واستهداف مجموعات محددة من خلال السياسات الاجتماعية، وخصخصة الحقل الاقتصادي عموما، ومجال الخدمات العمومية بخاصة. (٤) أما في منتصف التسعينات، وبالضبط سنة ١٩٩٧ وفي عز الأزمة المالية التي هزت بلدان جنوب شرق آسيا، فقد اعترف البنك العالمي أن آليات السوق الحرة لم تعد كافية ولا قادرة لوحدها على تحقيق توزيع أمثل للموارد والعائدات بين الدول، ناهيك عن قدرتها على ضبط المصاحبات والإفرازات السلبية لظاهرة العولمة. كانت تلك نقطة البداية لتشكيل عقيدة أخرى جديدة هي "الحاكمية العالمية" World Governance التي قامت على التسليم بأن الممارسات التقليدية للحكم المعتمدة على التنسيق بين الدول القومية لم تعد كافية لحل المشكلات الجديدة المنبثقة عن العولمة. لقد كان ذلك وراء الدعوة إلى تشكيل منظومة قيمية ومعيارية

عالمية جديدة تستلهم وتطبق "الممارسات الرشيدة" سواء في حقل إدارة الأعمال، أو حكم الدول وإدارة المنظمات والهيئات المختصة بضبط العلاقات الدولية في عصر العولمة. (٥)

أما الحكم الرشيد من منظور التنمية الإنسانية فيُقصد به الحكم الذي يعزز ويدعم، ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا.

وباختصار، يمكننا القول أن مفهوم الحاكمية قد تطور تدريجيا من حقل المنشأة الاقتصادية الخاصة حيث يشير إلى نماذج التنسيق وأشكال الشراكة في السوق، ليسود حقل السياسة حيث يدل على التحول في أشكال الممارسة العمومية والعلاقة بين الدولة والسوق والمجتمع المدني. ويشير المهتمون بهذا الحقل من الدراسات والممارسات إلى أن انتشار مفهوم الحاكمية بهذه السرعة اعتمد على مسلمة أساسية مفادها أن المجتمع الدولي يعاني أزمة حادة في مجال الحاكمية، وقد تجسدت تلك الأزمة في ثلاث مظاهر كبرى هي: (٦)

١- أن السلطات السياسية لم تعد تحتكر المسئولية، وبذلك تكون الحاكمية بمثابة إجابة تحقق التوافق بين السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال اقتراح أشكال معينة من الضبط.

- ظهور فاعلين متعددين في الساحة يطالبون بالمساهمة في عملية اتخاذ القرار مقدمين مقترحات جديدة لحل المشكلات الجماعية. وتركز الحاكمية على عملية نقل المسئوليات التي تحدث بين الدولة والمجتمع المدني والسوق .

٣- لا أحد من الفاعلين يمتلك المعارف والوسائل الضرورية ليحل وحده المشكلات المطروحة على الساحة. وهكذا تصبح عمليات الحوار والتفاوض بين الأطراف المتدخلة غير المتجانسة حتمية. فالحاكمية تفترض إذن المشاركة، والتفاوض، والتنسيق. (٧)

ثانيا:- تعريف الحاكمية

تشير معظم التعاريف المتداولة عن مفهوم الحاكمية إلى الاعتراف بضرورة العمل على إبراز مباديء وصيغ جديدة للضبط من أجل مواجهة الاختلالات الوظيفية المتزايدة في الممارسة العمومية، أو الفعل العام (٨) .ومن أهم هذه التعاريف :

١- يقول التعريف الأول: "الحاكمية هي عملية تنسيق بين الفاعلين، والجماعات الاجتماعية، والمؤسسات بغية تحقيق أهداف معينة تكون موضوع نقاش وتحديد جماعي في بيئات مجزأة وغير يقينية" .

٢- أما التعريف الثاني فيركز على اعتبار الحاكمية بمثابة "الصيغ التفاعلية الجديدة في الحكم التي يساهم من خلالها الفاعلون سواء كانوا هيئات خاصة، أو مؤسسات عمومية، أو مجموعات المواطنين، أو أشكال أخرى من الفاعلين في صياغة السياسة"

٣- يشترك في الحاكمية الجديدة فاعلون من صيغ مختلفة إلى جانب مؤسسات عمومية يجمعون مواردهم وخبراتهم وقدراتهم ومشاريعهم ليقيموا تحالفا جديدا من الممارسة المؤسسة على تقاسم المسؤوليات".

٤- أما لجنة الحاكمية العالمية فتقدم تعريفا مفصلا تقول فيه أن الحاكمية: "مجموعة الصيغ المختلفة التي يدير من خلالها الأفراد والمؤسسات العمومية والخاصة قضاياهم المشتركة. إنها عملية مستمرة من التنسيق والتكيف بين مصالح متنوعة ومتصارعة، وتشمل المؤسسات الرسمية والهيئات التي تتمتع بصلاحيات تنفيذية إلى جانب الاتفاقات غير الرسمية التي تتوصل إليها الشعوب والمؤسسات أو التي يعتقدون أنها من مصلحتهم..."

ويعرف البنك الدولي مفهوم الحكم الرشيد بأنها "الطريقة التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية ويبدو جلياً أن هذا المفهوم يتسع لأجهزة الحكومة كما يضم غيرها من المؤسسات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني". ويثير هذا المفهوم أهمية قواعد السلوك وشكل المؤسسات، وأساليب العمل المرعية بما تتضمنه من حوافز للسلوك.

وتعرف منظمة الشفافية الدولية الحكم الرشيد بأنه: هو الغاية الحاصلة من تكاتف جهود كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومختلف المواطنين في مكافحة ظاهرة الفساد، بداية من جمع المعلومات وتحليلها ونشرها لزيادة الوعي العام حول الظاهرة، وخلق آليات تمكن هذه الأطراف من القضاء على الظاهرة أو على الأقل التقليص منها.

إن قراءة متأنية لمختلف التعاريف المقدمة هنا تبرز لنا مجموعة الدلالات الكبرى التي يشير إليها مفهوم الحاكمية اليوم وهي:

أ- تعني الحاكمية نموذج أو طريقة القيادة، بينما يشير لفظ الحكم إلى مجموع المؤسسات والأفراد القائمين عليها أي القادة.

ب- الحاكمية لفظ يعبر عن الإصلاح العميق للدولة، بل المراجعة الجذرية لها. إنها تدل على إعادة تحديد العلاقة بين السلطة العمومية والمتعاملين مع الإدارة (ليس بمعنى المواطنين بل بمعنى المستفيدين أو العملاء، أو المستهلكين)

ت- تسمح الحاكمية بتصور طريق ثالثة لتنسيق المبادلات تحتل موقعا وسيطا بين تنسيق تقوم به آليات السوق وتنسيق ناتج عن تدخل الدولة.

لقد تبين مما سبق كيف أن الجذور الدلالية لمفهوم الحاكمية تحيلنا إلى فكرة " القيادة والتوجيه"، لذلك فإنه يمكننا ربط هذا المفهوم بشكل مباشر مع علم اجتماع التنظيمات. لا شك أن المفهوم

يطرح في هذا السياق مسالة جوهرية تتعلق بقيادة وتوجيه الفعل الجماعي في بيئة متميزة بانعدام اليقين، كما يسمح بالجمع بين عدد من الفاعلين الذين تتنوع مصالحهم واستراتيجياتهم بشكل واضح، وبالتالي فإنه يطرح إشكالية الظروف المحيطة بممارسة القوة في التنظيمات.

من هذا المنطلق يبرز الاهتمام الواضح المتضمن في جوهر فكرة الحاكمية والرامي إلى إحداث تغيير عميق في نمط الإدارة والتسيير مهما كانت مستوياتها، وتسليط الضوء على تعدد وتنوع الفاعلين الذين ينطلقون من مرجعيات متباينة لدى تدخلهم في سيرورة الفعل الاجتماعي. وهكذا يقترح التصور القائم على فكرة الحاكمية مخططا للقوة مؤسسا على الثقة والتعاون كبديل عن المخطط التقليدي للقوة القائم على السلطة والمراتبية (الهرمية). فالحاكمية تعتمد تصورا يفضل التحليلات المعتمدة على المشاركة والتنسيق، وتتلاقى تماما مع أفكار مثل المشروع، والشراكة، والاتفاق.

باعتمادها على مثل هذه المقولات توفر الحاكمية في مجال إدارة التنظيمات إمكانيات تتجاوز مجموع الوسائل والقدرات التي عادة ما يكون هدفها الوحيد مساعدة مديري ورؤساء التنظيمات من أجل تحقيق نتائج أفضل. إنها تمنح القادة وتنظيماتهم فرص تفسح المجال للتدريب والتأهيل وتسمح بتوسيع نطاق الرؤية وتعددها لدى المديرين والموظفين على حد سواء. كما تقترح الحاكمية في الحقل التنظيمي معالجة المسائل الأساسية الهادفة إلى إحداث تغيير دائم في الممارسات الإدارية التقليدية، وتتضمن ثلاثة أنماط من المستويات مقارنة بالطرق التقليدية للإدارة:

١. المستوى الأول يخص ترشيد الجهد بهدف تقليل مستوى الشك والمخاطرة غير المتوقعة المتضمنة في كل فعل أو ممارسة جماعية. (يتضح ذلك من خلال عدد من المميزات مثل: اتباع منهج استراتيجي أكثر دقة، صرامة أكبر في صياغة القرارات، وتقييم منتظم لتأثيرات الأفعال أو الممارسات).

٢. المستوى الثاني يتعلق بتوفير أفضل السبل للتعامل مع الأقطاب المتعددة للقوة، أو مراكزالقوة المتعددة في التنظيمات، مما يسمح بتطوير إجراءات التبادل والتشاور والتفاوض بين تلك الأقطاب المؤثرة أو الفاعلة.

٣. أما المستوى الثالث فيتضمن إرادة واضحة لتنمية استراتيجيات المشاركة بهدف دمج المعنيين بالأمر في عمليات صياغة القرارات، وكذلك إشراكهم في بناء الخيارات الجماعية التي تتبناها التنظيمات كاستراتيجيات بعيدة المدى.

وهكذا فإن الحديث عن الحاكمية في حقل دراسة التنظيمات يحيلنا إلى "الجهد المبذول لتحقيق الاتفاق وتأمين القبول أو الالتزام الضروري لتطبيق البرامج في محيط يتضمن تفاعل عدد من المصالح المتباينة"، كما يعني محاولة النظر إلى الأشياء من زاوية جديدة تتضمن عددا من القضايا الأساسية مثل:

أ- الاعتراف أن كل فعل جماعي مهما كان شكله ومجال حدوثه وأهدافه لا بد أن يكون موجها، وبالتالي فإن كل تنظيم (منظمة) بما هو مجموعة إجراءات ووسائل للفعل الجمعي يستدعي بالضرورة شكلا من القيادة.

ب- إن تميز المحيط بانعدام اليقين، واتجاهه المستمر نحو التعقيد يطرح حتمية توفر معارف وقدرات ومعلومات غير متاحة لفاعل واحد مهما كانت موارده وادعاءاته، وبالتالي فإن كل صيغ الانفراد بالحكم تفقد مشروعيتها.

ت- يلاحظ مع انبثاق الألفية الثالثة أن تحول الاقتصاديات التقليدية المعتمدة على "طاقة المادة" نحو اقتصاديات جديدة تعتمد على "طاقة المعلومات" قد أحدث تحولا عميقا في طبيعة القيمة المضافة من قبل التنظيمات وكذلك في توزيعها.

وهكذا، من أجل فهم أفضل لمجمل التحولات التي تتعرض لها التنظيمات وتقدير الآثار والمصاحبات المتوقعة بدقة أكبر هنالك ضرورة ملحة لصياغة مفاهيم جديدة في مواجهة بيئات متزايدة التعقيد والتنوع، وواقع يتجه بشكل متزايد وسريع إلى أن يكون واقعا غير مادي. في هذا الوضع المستجد يصبح الرهان الأكبر هو: كيف يمكن أن نجعل التنظيمات تشتغل بطريقة مثلى لتنتج أكبر قدر من القيمة المضافة للمجتمع؟

تشير مجمل الدراسات والأبحاث الحديثة في مجال التنظيمات إلى أن إدارة المعلومات أصبحت العامل الحاسم في النجاح لأنها تقع في قلب عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وهو ما جعل منظومة الإعلام والاتصال الدعامة المركزية التي تربط بين الاستراتيجية والهيكل الإداري في المنظمات الحديثة.

ويمكن الجمع بين التعريفات السابقة بالقول بأن الحكم الرشيد هو الحكم الذي يتسم من بين جملة أمور أخرى بالمشاركة والشفافية والمساءلة، ويكون فعالاً ومنصفاً ويُعزز سيادة القانون، ويكفل وضع الأسبقيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس توافق آراء واسعة النطاق في المجتمع، تسمع فيه أصوات أكثر الفئات ضعفا وفقرا في صنع القرارات المرتبطة بتوزيع موارد التنمية. [٩] المبحث الثاني :- الحكم الرشيد في فكر الإمام علي بن أبي طالب (ع)

الحكم الرشيد: هو عملية تأسيس أيديولوجي سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي ومعرفي، ينتج عنه تأصيل لنظام حكم سليم، يتجه بمصالح المجتمع وأهدافه نحو التحقق، وفق قاعدة لا ضرر ولا ضرار، يتشكل من جرائها بناء مجتمع صالح يتجه نحو الفضيلة والكمال بأسس ثابتة، يشترك في صناعة هذا الوضع السياسي والفكري كل من الحاكم والمحكوم بعلاقة تكاملية.

دعت الأمم المتحدة في تقريرها السنوي للعام ٢٠٠٢م والمعنون بتقرير التنمية الإنسانية للدول العربية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى اتخاذ الإمام علي بن أبي طالب (ع) نموذجا لتشجيع المعرفة وتأسيس الدولة على مبادئ العدالة وفقا لفكره عليه السلام.

وقد احتوى التقرير المذكور على الكثير من الكلمات التي أوصى بها الإمام ولاته وعماله وخصوصا ما جاء في عهده لمالك الأشتررضوان الله عليه حين ولاه على مصر.

وفي ظل ظروف الدول النامية واستمرار تخلفها نتيجة ابتعادها بالدرجة الأولى عن سمات الحكم الصالح، يجدر التعرّف على مفهوم هذا الحكم في فكر الإمام علي (ع).

لقد ظل الإمام علي (ع) بين فترة وأخرى يذكر الناس بمكانة أهل البيت (ع)، وطالما شهد في حق نفسه بالأدلة والبراهين فقال: «... ينحدر عني السيل، ولا يرقى إليّ الطير»، وكان يحث الناس على الالتزام بأهل بيت العصمة ولا منجي لهم في حال الفتن والملمات إلاّ هم، ومن ذلك خطبة له في النهروان قال فيها في معرض جوابه عن أحدهم حين تحدث عن الفتن، فقام رجل فقال: يا أمير المؤمنين ما نصنع في ذلك الزمان؟ قال (ع): «انظروا أهل بيت نبيّكم، فإن لبدوا فالبدوا، وإن استنصروكم فانصروهم تؤجروا فلا تسبقوهم فتصرعكم البلية»، وقال: «نحن أهل البيت لا يقاس بنا أحد».

ولكن حين يتحدث عليه السلام للناس وهو في موقع الحكم ، فهو يستحث الناس على محاسبته ومراقبته، فيخاطب الناس بقوله: «أيها الناس، إنما أنا رجل منكم لي ما لكم وعليّ ما عليكم «. [١٠]، فكما له حقوق، عليه واجبات أمامهم.

وحاول تأسيس نمط من الحكم يكون للأمة دور متعاظم في الشأن العام، وقد أرسى مبدأ الذمة المالية عندما تسلم الخلافة، إذ وقف مخاطبا أهل الكوفة: «يا أهل الكوفة، إذا أنا خرجت من عندكم بغير راحلتي ورحلي ،فأنا خائن» [١١].

لقد اولى الامام علي بن ابي طالب (ع) مشروع تأسيس الحكم الرشيد أهمية بالغة في فلسفة الحكم، واتضحت معالم هذا المشروع بشكل واضح وجلي في عهده (ع) الى مالك الاشتر(رض)، عندما ولاه حكم مصر، وأول ملامح هذا المشروع وتجلياته الإيديولوجية تتضح في برنامجه (ع) المتضمن اعادة اصلاح منظومة الشعب المصري (استصلاح اهلها)، (جباية خراجها)، (عمارة أرضها)، (جهاد عدوها)، كأن الامام علي بن ابي طالب (ع) في هذه الرباعية يعطي البناء المعرفي الفردي والمجتمعي والسياسي أهميته البالغة في عملية التأسيس لفلسفة الحكم الرشيد، بل تمثل البنية المعرفية للمجتمع أولوية بالنسبة له، كما ويشترط في عملية البناء الفكري هذه ضرورة الاهتمام بالجوانب الاخرى الكفيلة بتعميق فلسفة الحكم الرشيد واهمها الجانب الاقتصادي، والجوانب الاجتماعية والخدمية، فضلا عن الجوانب العسكرية. .

وحرص الامام عليه السلام ان يعالج المنظومة الاخلاقية والمعرفية والفكرية الاجتماعية العامة (للمجتمع العام)، ويُقرن صلاحها بصلاح ذات الوالي وسلامة منظومته المعرفية والاخلاقية بل يعتبر الاولى مقومة للثانية، وفي علم الاجتماع السياسي الحديث، يسمى هذا الطرح (التكامل المنهجي)، وفي مصادر اخرى (التكامل المعرفي)، او (التكامل الأيديولوجي) الذي لابد منه في أي عمل اصلاحي.

يأتي ذلك التأصيل في اشارة منه (ع) الى ضرورة الشروع بتأصيل حالة الانسجام بين الفلسفة الفردية (ثقافة الفرد)، و(الفلسفة الجمعية)، و(الفلسفة السياسية للحاكم) ويعتبر هذه الثلاثية (فرد – مجتمع – حاكم) من الضرورات الأساسية التي لابد منها لتأسيس او تشكيل مبدأ الانسجام والتكامل المعرفي العام.

ويمثل مبدأ التكامل المعرفي والأيديولوجي، المحور الأساس لمشروع الحكم الرشيد، لأنه يفرض صيغة التفاهمات بين الحاكم والمحكوم، وعندما يحل التفاهم والتكامل المعرفي والفكري محل التناحر والتشظي، فانه حتما سوف يتجه المجتمع الى تطبيق سياسة اصلاحية بإمكانها تغيير الواقع الذي يعيشه أي مجتمع من المجتمعات، بل سوف يكون المجتمع مهيأ لتطبيق الفلسفة الرشيدة.

ولأن الناس قد بايعته على أساس أنه خليفة لهم، لهذا جسّد الإمام هذا العقد بينه وبين الناس بدقة متناهية، فهو يتعامل معهم على أساس أنهم استخلفوه على إدارة شئونهم وتحقيق مصالحهم، وبالتالي فهو ليس مالكا للحكم وإنما وكيلا للأمة فقط وأمينا على الحكم، والوكيل يجب أن ينفذ ما استوكله صاحب الشأن(١)، وكونه خليفة للمسلمين تقود لنتيجتين تشكلان أساسا لمفهوم الحكم الصالح في فكر الإمام (ع)، هما كما يأتي:

١. الحاكم وكيل عن ال [١٢] أمة.

٢. إن الأمة مسئولة في المحافظة على مصالحها ومنع استبداد الحاكم.

ولضمان تحقيق هاتين النتيجتين، سعى الإمام (ع) لتأسيس نمط جديد في العلاقة بين الحاكم والشعب، تؤدي في كثير من مفرداتها إلى تكريس عادات وأعراف يعتادها الناس في علاقتهم مع الحكّام، تقوم على رقابة الأمة على الحاكم ونقدها للسياسات الخاطئة، واشتراكها في القرارات المتعلقة بمصالحها، فطالما كان يستحث الأمة على أن تتعلم النهوض وانتزاع حقوقها بنفسها، فهو يخاطب المستضعفين بقوله: «... ولا تكن عبد غيرك وقد جعلك اللّه حرّا...» [١٣].

وفكرة أن الحاكم ليس سوى أمين على الحكم وكيل قد وكلته الأمة للترافع عن مصالحها متجسدة في كثير من أقوال الإمام (ع)، منها ما أرسله لبعض عماله على الخراج: «فأنصفوا الناس من أنفسكم واصبروا لحوائجهم، فإنّكم خزان [١٤] الرعية، ووكلاء الأمة، وسفراء الأئمة...» [١٥].

وهذه العبارة تعكس بدّقة مصطلح «خليفة المسلمين» أي الذي استخلفوه كوكيل لتنفيذ إرادتهم ومصالحهم، وهذا ما سعى له الإمام كوفاء بالعقد الذي بينه وبين الأمة.

وجاء في كلمة له تعكس مفهوم أن الوالي وكيل يجب أن يكون أمينا على ما وُكّل عليه من وظائف تتعلق بحقوق الناس وأمورهم، ففي كتاب للإمام إلى عامله على أذربيجان، يقول فيه: «وإن عملك ليس لك بطعمة، ولكنه في عنقك أمانة، وأنت مسترعى لمن فوقك، ليس لك أن تفتات [١٦] في رعية...» [١٧].

وبما أنّ الحاكم عند أمير المؤمنين، ليس سوى أمين على مصالح الرعية، فلا يهم عنده أن يتسنم هو الخلافة أو غيره مادامت أمور المسلمين في سلام، يقول الإمام «... والله لأسالمنّ ما سلمت أمور المسلمين، ولم يكن فيها جور إلا عليّ خاصة...» [١٨].

وكثيرا ما كان في كتبه يفرد كتابا خاصا مخاطبا الأمة لعظم مكانتها عنده ودورها المؤثر ومن أجل تنفيذ العقد الذي بينه وبينها كخليفة أمين وليس مالكا للحكم، يقول في كتابٍ له إلى أهل مصر لمّا ولّى عليهم مالك بن الحارث الأشتر: «من عبدالله علي أمير المؤمنين إلى القوم الذين غضبوا لله حين عُصي في أرضه ...» [١٩].

وربما قدّم خطابه إلى الناس قبل الوالي في كتاب واحد موجه للطرفين، فيخاطب الإمام (ع) – مثلا – أهل مصر ثم محمد بن أبي بكر فيقول: «بسم الله الرحمن الرحيم، من عبدالله أمير المؤمنين علي بن أبي طالب إلى أهل مصر ومحمد بن أبي بكر، سلام عليكم...» [٢٠].

وبينما يقرر الإمام (ع) قبل أربعة عشر قرنا أنّ الحاكم ليس سوى أمين وليس مالكا للحكم، نجد خلاف ذلك في القرون المتأخرة في أوروبا، حيث نشأت نهضة معادية للدين والكنيسة، وهي نهضة تتركز حول عبادة المادة.

ويرجع الشيخ مرتضى المطهري دوافع الاتجاه المادي الموجود حاليا في الغرب وأسبابه إلى ما قرره بعض الفلاسفة من الأوروبيين المسيحيين من العلاقة المفتعلة من حيث إقرار الدين للحكومات الاستبدادية وسلب الحقوق السياسية عن الناس. يقول: «إنه ظهرت في القرون الأخيرة من بعض علماء الغرب فكرة خطرة مضللة، لها نصيب كبير في دفع المجتمع البشري نحو المادية، وهي: أنهم قرروا بين الإيمان بالله من ناحية ونفي حق الحكم عن العموم من ناحية أخرى علاقة مختلفة! وافترضوا! أنّ المسئولية أمام الله تستلزم نفي المسئولية أمام الناس، وأنّ حق الله يعوض عن حق الناس" [٢١] .يقدم الامام علي (ع) رؤية رحبة تتعلق بنموذج الحكم وارتباطه بالأصول الشورية والعلاقة بين معايير الحكم ومعايير المساءلة والشفافية بما يؤسس لحكم صالح، يؤسس لعلاقة سياسية سوية من جانب، ويشيّد معمار العلاقات بين الدولة والمجتمع من جانب آخر، بحيث يستلهم في صياغاته معاني المرجعية والشرعية والدافعية والجامعية والفاعلية. هذا الحكم الراشد يجد في المنظور الإسلامي الحضاري تقاليد راسخة من مداخل متنوعة تحفز عناصر الرشادة في العمليات السياسية والإدارية وتؤكد على متطلبات المؤسسية وفاعليتها فضلاً عن ضرورة بناء الاستراتيجيات الكلية والحضارية، والعلاقة السوية بين الدولة والمجتمع، وصياغة العلاقة السياسية بين الحاكم والمحكوم، بما يحقق مقاصد الحكم الصالح، وأهم ما يرتبط به في التأكيد على حقوق الإنسان، وتحقيق فاعليات الأمن الإنساني الشامل في منظوره الحضاري والعمراني والتنموي.

ويؤكد (ع) في عهده الى مالك الاشتر على ضرورة مراعاة التقسيمات الاجتماعية التي يتكون منها او يتشكل من خلال التقائها المجتمع، بحيث يتضمن هذا التقسيم مراعاة دقيقة للحقوق والواجبات لكل فئة اجتماعية فالجند والولاة واهل الدواوين والمواطنين (العامة) واهل الرأي والمشورة والفقراء والمساكين، والخاصة من الوزراء وغيرهم من التقسيمات الاجتماعية، لها برنامجها التكميلي لمشروع الحكم الرشيد فلكل فئة من هذه الفئات منظومة اخلاقية وفكرية ومعرفية يشترط وجودها، وهذه المنظومة هي التي تؤهله لكي يتولى مهام مجتمعية يصل من خلالها الى تحقيق الرشد الاجتماعي والفكري والسياسي العام، فيضع عليه السلام برنامجا او منظومة اخلاقية للجند على سبيل المثال مشترطا تحقق عدة شروط في صاحب هذه الوظيفة، وعندما استقراء هذه الشروط اتضح عدم تحققها في الوقت الراهن، حتى في ارقى جيوش العالم النظامية التي شهدها ويشهدها العالم الحديث والمعاصر، فيضع الخلق القويم واحترام المواطن، والشكيمة امام الاقوياء والمتنفذين، واللين والعطف امام المظلومين والمضطهدين والضعفاء، واعتبر هذه الشروط اساسيات اخلاقية وطبيعية لتولي هذه الوظيفة، وكذلك الامر لباقي وظائف الدولة وحتى طريقة اختيار المستشارين منظمة ومعقدة للغاية لأنه يعتبرهم قرائن للحاكم تنعكس رؤيتهم على اخلاقيات الحاكم وسلوكه، وبالتالي تتحول الى سلوك سياسي عام يصدر من الحاكم فاشترط في المستشار عدد من الشروط اهمها ان لا يكون جبانا ولا بخيلا، بل اشترط ان يكون المستشار والرفيق شجاعا كريما رحوما بالناس، حتى مرافقة الامير للناس اشترط عليه ان يرافق ذوي الاحساب والانساب واهل البيوتات الحسنة الذين يتخذهم الناس قدوة وفريضة لهم اذا أصابتهم مظلمة او ألمت بهم المصائب لانهم اهل الصعاب الذين تنصقل بصفاتهم واخلاقهم نفسية الحاكم وصفاته واخلاقه.

كما يشترط على الحاكم ان يؤسس لعملية البناء المعرفي للمجتمع العام، ويؤسس عليه السلام الى ضرورة مساندة الافكار التي من شأنها أن تزيد تماسك المجتمع، وتحد من عملية تشظيته وتناحره بين بعضه البعض.

ومن اهم الارشادات التي وجهها الامام علي (ع) الى مالك الاشتر عندما ولاه مصر قضية معايشة حياة العامة والنظر بأمورهم صغيرها وكبيرها، وينهاه عن العزلة عن امور الناس ومعايشهم وحياتهم، لان ذلك يعتبره شكلا من اشكال الحكم الفاسد الذي يؤول بأمر صاحبه الى الزوال، اي يؤدي الى فساد الحكم والتعجيل بأمر الحاكم ودولته الى السقوط، كما وتتسبب هذه السياسة وفق نظرية الامام الى تراكم مشاكل الناس وهمومهم مما يؤدي الى حقد العامة – ورضا الخاصة، ويعتبر عليه السلام حقد العامة – ورضا الخاصة شكلا آخر من أشكال الحكومات الفاسدة لان الخاصة لا ترضى الا بالاستئثار بمصالح العامة فيحدث (الانعزال) بين الطبقة الحاكمة، والطبقة المحكومة فتحل الفوضى والتناحر بديلا للاستقرار والتكامل.

ان أجمل مبدأ من مبادئ الحكم الرشيد الذي تتضح معالمه في عهد الامام علي (ع) الى مالك الاشتر هو مبدأ التكامل، بمعنى ادق ان عملية التنمية والبناء والتغيير عبر الحكم الرشيد، عملية مشتركة تبدأ وكأنها ثقافة فردية من الضروري أن يتحلى بها الجميع (الحاكم والمحكوم)، (الخواص والعوام)، (الغني والفقير) بمعنى أدق أن يتحقق الرشد وكأنه فلسفة اجتماعية توجه سلوك المواطن أينما كان موقعه، وكيفما كانت فئته ومستواه بحيث يكون المجتمع متهيئاً لاستيعاب الرشد على كافة المستويات، وهذا تأصيل قديم لمفهوم حديث يسميه علماء الاجتماع السياسي (المواطنة الواعية) الذي يفهم من خلاله كل عنصر من عناصر البناء السياسي دوره في المشروع

العام المراد تطبيقه على المجتمع لينتقل المجتمع من حالة الجهل والرذلة الى حالة الرشد والوعي والفضيلة.

المبحث الثالث :- مقتضيات وأبعاد الحكم الرشيد وعلاقته بالتنمية المستدامة.

شروط الحكم الرشيد:

والحكم الرشيدهو ما توافرت فيه الشروط التالية:

١-حكم القانون Rule of Law : يتعين أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة وأن تطبق دون تحيز، وينطبق ذلك بصفة خاصة على القوانين الحامية لحقوق الإنسان.

٢-الشفافية Transparency : تستند الشفافية على التدفق الحر للمعلومات، وعلى أن تنفتح المؤسسات والعمليات المجتمعية مباشرة للمهتمين بها، وأن تتوفر المعلومات الكافية لتفهمها ومراقبتها.

٣-المسؤولية Accountability : أي أن تتضافر كل الجهود الدولة لخدمة مواطنيها وتوفير الحياة الرغدة لهم بقدر المستطاع.

٤-بناء التوافق: يعمل الحكم الصالح على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع على ما يشكل أفضل مصلحة للجماعة.

٥-المساواة Equity : تتوفر للنساء والرجال الفرص كافة لتحسين رفاهيتهم وحمايتهم.

٦-الفعالية والكفاءة Affectivity & Efficiency : تنتج المؤسسات والعمليات نتائج تشبع الاحتياجات مع تحقيق أفضل استخدام للموارد البشرية والمالية.

٧-المساءلة: يتعين أن يكون متخذو القرار في الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني خاضعين للمساءلة.

٨-الرؤية الاستراتيجية Strategically Vision : يمتلك القادة والجمهور منظورا واسعا للحكم الرشيد والتنمية الإنسانية ومتطلباتها، مع تفهم السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي المركب لهذا المنظور [٢٢] .

وبعبارة أخرى يمكن تلخيص الحكم الرشيد بأنه: تنمية مستدامة = سيادة قانون = إدارة قوية = شرعية = فعالية تطبيق القانون = مجتمع قابل للتغيير والتطور= مشاركة فاعلة .

فهي رقابة مزدوجة من أعلى إلى أسفل، ومن أسفل إلى أعلى، فالكل في سفينة واحدة والنجاة للمجتمع والدولة بمكوناتها والهلاك للمجتمع والدولة بمكوناتها، وليكن لنا في "حديث السفينة المشهور في السنة" أكبر الوضوح لترجمة التفاعل المجتمعي الصحيح للتحرك نحو الاتجاه الصحي

معايير قياس الحكم الراشد:

وضعت هيئة البنك العالمي ٢٢ مؤشرا لاختبار وتحقيق الحكم الراشد، منها ١٢ مؤشراً منها تخص المساءلة العامة و١٠ مؤشرات تخص جودة الإدارة. ويتم ترتيب الدول بحسب موقعها من هذه المقاييس على سلم يتكون من ١٧٣ رتبة بحسب عدد دول العينة التي تؤخذ من مناطق مختلفة وحسب مستويات دخل مختلفة أيضا، وبحسب معدل صلاح الحكم وتتراوح علامة الدولة من صفر إلى ١٠٠ حسب درجة صلاح الحكم. وتُغطي الأسئلة حقولا عدة وحيوية تجسد مدى اندماج الشعوب في مسار أنظمتها الحاكمة.

(أ) مؤشر المساءلة العامة: يخص هذا المؤشر أربعة مجالات هي:

درجة انفتاح المؤسسات السياسية في البلد.

درجة المشاركة السياسية ونوعيتها.

درجة الشفافية ومدى القبول الذي تحظى به الحكومة لدى الشعب.
درجة المساءلة السياسية.
وتشمل البيانات الموضوعات الآتية : الحقوق السياسية للأفراد -الحريات المدنية -حرية الصحافة -الأداء السياسي -التوظيف لدى الجهاز التنفيذي - تنافسية التوظيف -انفتاح التوظيف - المشاركة في التوظيف -القيود لدى التنفيذ -المساءلة الديمقراطية -الشفافية

(ب) مؤشر جودة الإدارة:
يقيس المؤشر حدود الفساد في مجال إدارة الموارد وإدارة السوق ومدى احترام الحكومة للقوانين، ويشمل بيانات حول: درجة الفساد، نوعية الإدارة، حقوق الملكية، الإدارة المالية، تخصيص الموارد، احترام وتطبيق القانون، السوق الموازي [٢٣] (١)

مجالات الحكم الرشيد:
حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP أربعة أنواع ومجالات (للحكم الرشيد) أو الحوكمة يتكون منها ما نستطيع أن نطلق عليه منظومة الحوكمة:

الأول: الحوكمة الاقتصادية Economic Governance.
ويتضمن هذا النوع من الحوكمة، عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في النشاطات الاقتصادية في الدولة. وهذا النوع من الحوكمة يؤثر في القضايا الاجتماعية مثل تحقيق العدالة ومحاربة الفقر وتحسين نوعية الحياة. وتوضح الدراسات التي أعدها البنك الدولي الخاصة بالبلاد النامية وبالمنطقة العربية الأهمية لعوامل منظومة الحوكمة في زيادة سرعة التنمية الاقتصادية لمواكبة البلاد الصناعية المتقدمة. وترجع هذه الدراسات انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية في البلاد العربية إلى منظومة الحوكمة.

الثاني: الحوكمة السياسية Political Governance
يوجد هذا النوع من الحوكمة في مجال آليات اتخاذ القرارات السياسية وتطبيقها وسن القوانين والتشريعات في الدولة. فالدولة يجب أن يكون لديها جهاز تشريعي مستقل يستطيع المواطنون أن ينتخبوا ممثليهم بحرية، وجهاز تنفيذي، وجهاز قضائي يتمتع باستقلالية عن الجهاز التنفيذي والجهاز التشريعي.

الثالث: الحوكمة الادارية Administrative Governance
هي نظام لتطبيق السياسات من خلال مؤسسات القطاع العام التي يجب أن تتصف بالكفاءة، والاستقلالية، والمساءلة.

الرابع: الحوكمة الشاملة Systemic Governance
تشمل العمليات والهياكل للمجتمع التي توجه العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لحماية الثقافة والمعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية، وللمحافظة أيضًا على بيئة تضمن مستوى عالي من الخدمات الصحية، والحرية والأمن، حيث تؤدي إلى مستوى معيشة أفضل بالنسبة لجميع أفراد المجتمع [٢٤].

مكونات الحوكمة:
تتضمن الحوكمة ثلاثة ميادين رئيسية هي: الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، فالحكومة تهيئ البيئة السياسية والقانونية المساعدة، بينما يعمل القطاع الخاص على خلق فرص العمل وتحقيق الدخل لأفراد المجتمع، أما المجتمعات المدنية فتهيء للتفاعل السياسي والاجتماعي بتسخير الجماعات للمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

أما المجتمع المدني فهو "مجموع التنظيمات الطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بالقيم الديمقراطية". ويتكون المجتمع المدني من مجموعات منظمة أو غير منظمة وأفراد يتفاعلون اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وينظمون بقواعد وقوانين رسمية وغير رسمية. ومنظمات المجتمع المدني هي مجموع الجمعيات التي ينظم المجتمع نفسه حولها طوعا. وتشمل النقابات العمالية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الدينية والخيرية، والتعاونيات ومنظمات تنمية المجتمع والجمعيات المهنية [٢٥] .

مستويات الحوكمة:

تحدث "بلمبتر وجراهام" عن ثلاث مناطق مكانية يمكن أن ترتبط بها الحوكمة هي:

١) الحوكمة على المستوى العالمي:Governance in Global Space : حيث تتعامل الحوكمة في المجال العالمي مع قضايا خارج مجالات الادارة الحكومية الواحدة. وفي تعريف الحوكمة العالمية الذي تقدمه لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحوكمة العالمية ضمن تقريرها المعنون Our Global Neighborhoo " " أنه الطريقة التي ندير بها الشؤون العالمية، والكيفية التي نرتبط فيها بعلاقاتنا فيما بيننا، والأسلوب الذي نتبعة في اتخاذ قرارات تؤثر على مستقبلنا المشترك". ويشدد التقرير على أن الحوكمة العالمية لا تعني وجود حكومة عالمية، لأن ذلك لن يكون من شأنه إلا تعزيز دور الحكومات، بل إنه يعني جعل البشر محور الشؤون العالمية.

وفي إطار هذا المستوى من الحوكمة، فإن دور الدولة يتمثل في: توفير التصور الاستراتيجي اللازم للتنمية المستدامة الطويلة الأجل، وتجديد الآليات التنظيمية والمؤسسات والعمليات المطلوبة وإصلاحها واستدامتها لإيجاد شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص، والعمل على تحويل الموارد الاجتماعية إلى الفئات المهمشة

٢) الحوكمة الوطنية أو الحوكمة على مستوى الدولة:Governance in National Space ، وهذا النوع من الحوكمة يوجد داخل المجتمع الواحد، وتفهم أحيانا بأنها الحق الخاص للحكومة والتي يمكن أن تحتوي على عدة مستويات: الوطني، الولاية أو المحافظة، شبه المنطقة Aboriginal ، الضواحي أو المحليات Urban or Local) . ومع أن الحكومة لا تزال هي الجهة الفاعلة الرئيسية، فإنها لا تتحمل وحدها عبء الحكم. فقد تغير دورها، من دور السلطة الإدارية إلى دور قيادي في بيئة حكم متعددة المراكز. ومن أسلوب العمل البيروقراطي إلى الأسلوب التشاركي، ومن إعطاء الأوامر والإشراف إلى المحاسبة على النتائج، ومن الاعتماد على القدرات الداخلية إلى الاعتماد على القدرة التنافسية والابتكار.

وفي إطار هذا المستوى من الحوكمة، فإن دور الدولة يتمثل في: توفير التصور الاستراتيجي اللازم للتنمية المستدامة الطويلة الأجل، وتجديد الآليات التنظيمية والمؤسسات والعمليات المطلوبة وإصلاحها واستدامتها لإيجاد شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص، والعمل على تحويل الموارد الاجتماعية إلى الفئات المهمشة

٢) الحوكمة الوطنية أو الحوكمة على مستوى الدولة:Governance in National Space ، وهذا النوع من الحوكمة يوجد داخل المجتمع الواحد، وتفهم أحيانا بأنها الحق الخاص للحكومة والتي يمكن أن تحتوي على عدة مستويات: الوطني، الولاية أو المحافظة، شبه المنطقة Aboriginal ، الضواحي أو المحليات Urban or Local) . ومع أن الحكومة لا تزال هي الجهة الفاعلة الرئيسية، فإنها لا تتحمل وحدها عبء الحكم. فقد تغير دورها، من دور السلطة الإدارية إلى دور قيادي في بيئة حكم متعددة المراكز. ومن أسلوب العمل البيروقراطي إلى الأسلوب التشاركي، ومن إعطاء الأوامر

والإشراف إلى المحاسبة على النتائج، ومن الاعتماد على القدرات الداخلية إلى الاعتماد على القدرة التنافسية والابتكار.

٣) الحوكمة المؤسسية:Corporate Governance : وهذا النوع من الحوكمة يوجد في المؤسسات المساهمة وغير المساهمة، والتي تكون في العادة مسؤولة أمام مجالس الإدارة. ويطلق الكثير من الادبيات على هذا النوع من الحوكمة اسم حوكمة الشركات، وهي تعتبر أحد العناصر الأساسية في مجال تحسين الكفاءة الاقتصادية. وحوكمة الشركات تتضمن مجموعة من العلاقات بين الادارة التنفيذية للشركة، ومجلس إدارتها، والمساهمين فيها وغيرهم من الأطراف المعنية وصاحبة المصلحة بصور مختلفة كما ينبغي أن يوفر أسلوب حوكمة الشركات الحوافز الملائمة لمجلس الإدارة والادارة التنفيذية للشركة لمتابعة الأهداف التي تتفق مع مصلحة الشركة والمساهمين. وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوكمة الشركات على أنها" مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة، ومجلس إدارتها، ومساهميها، وأصحاب المصالح الأخرى. وتوفر حوكمة الشركات الهيكل الذي من خلاله توضع أهداف الشركة وتحديد طرق تحديد هذه الأهداف، إضافة إلى مراقبة الأداء.

وقد حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئ لحوكمة الشركات تغطي المجالات التالية: أن يحمي إطار حوكمة الشركات حقوق المساهمين، والمعاملة المتكافئة للمساهمين، أغلبية وأقلية، مساهمين محليين وأجانب، وتأكيد احترام حقوق أصحاب المصلحة المختلفة المرتبطين بأعمال الشركة، وتقديم إفصاحات موثوقة وملائمة وفي توقيت مناسب لكل الأمور الهامة بشأن الشركة، وأن يضمن إطار حوكمة الشركات التوجه الاستراتيجي للشركة والمتابعة والرصد الفعال للإدارة بواسطة مجلس الإدارة [٢٦].

نماذج الحوكمة:

يعرف Mill Gell نموذج الحوكمة بأنه "مجموعة مميزة أو تجمع لهياكل ادارية، مسؤوليات وظائف وعمليات ممارسات منسجمة منطقيًا مع بعضها البعض. فالهياكل تُعبر عن المعايير التي يتم بموجبها اختيار عمليات مجالس الإدارة وتحديدها ويتم إنشاؤها وفقا للتشريعات والأنظمة السياسية، بينما تعبر المسؤوليات، المهام والوظائف المحددة عن ماهية الحوكمة، أما العمليات والممارسات فتعبر عن كيفية ممارسات وظائف الحوكمة. أما Plumptre & Graham فقد حددا ثلاثة نماذج للحوكمة يمكن وصفها بما يلي:

(أ) النموذج العسكري: في هذا النموذج يكون الدور الأكبر في المجتمع للقطاع العسكري الذي يُقرر طبيعة الإدارة للمجتمع، كما أن الصحافة تلعب دوراً ضعيفاً وتحركها المصالح والاهتمامات الخاصة. وسيطرة السلطة العسكرية على الموارد مع وجود القليل من المساءلة العامة وسيطرة العائلات القوية لا تتماشى مع فكرة الحوكمة الجيدة.

(ب) نموذج التحول الاقتصاد: في هذا النموذج يُوجد قطاع خاص يتكون من منشآت صغيرة نسبيا ومشاريع مملوكة عائليا ومتواضعة من حيث الحجم والقوة. فإن الساحة مسيطر عليها من قبل مشاريع كبيرة تملكها الحكومات وتمر بمراحل من الخصخصة.

(ج) النموذج المستقبلي: في هذا النموذج فإن دور الحكومة قد يتراجع من خلال التقليص المدروس لما يعرف "التسريب المتنامي لسلطة الدولة" انسجاما مع ذوي الاعتقاد بأن الحكومة الأفضل هي الحكومة الأصغر فإن القطاع الخاص يلعب دوراً رئيسياً في الحوكمة يشاركه في ذلك الاهتمام قطاع إعلامي قوي [٢٧].

علاقة الحكم الراشد بالتنمية البشرية المستدامة:

تم ربط مفهوم الحكم الراشد مع مفهوم التنمية المستدامة لان الحكم الراشد هو الرابط الضروري لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة، وبذلك تُركز تقارير التنمية البشرية التي تصدر عن برنامج الامم المتحدة الإنمائي منذ سنوات على مفهوم نوعية الحياة، وعلى محورية الإنسان في عملية التنمية. ولذلك درجت الامم المتحدة على تصنيف الدول بناء على مفهوم ومعايير التنمية البشرية المستدامة، ومن هذه المعايير (توقع الحياة عند الولادة، ومتوسط دخل الفرد الحقيقي، ومستوى الخدمات الصحية، ومستوى التحصيل العلمي، .... إلخ (، وهنا تأتي أهمية التأكيد على عدة اعتبارات أساسية، وذلك على النحو التالي:

١- أن النمو الاقتصادي ما هو إلا وسيلة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة وليس غاية في حد ذاته وأن واجب الحكم الراشد أن يتأكد من تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين نوعية الحياة للموطنين وهذه المؤشرات تتعدى المؤشرات المادية التي تقيس الثروة المادية إلى الاستثمار الضروري في الرأسمال البشرى. فالتعليم والصحة مثلاً يندرجا ككلفة تدفعها الدولة ولكنهما في النهاية استثمار بعيد المدى وضروري لتحسين نوعية الحياة لدى القسم الاعظم من الموطنين.

٢) إن التنمية البشرية الانسانية المستدامة هي تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل أو إلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للموطنين وعبر تمكين الفئات المهمة وتوسع خيارات الموطنين وإمكاناتهم والفرص المتاحة والفرص تتضمن الحرية بمعناها الواسع واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسساتي.

٣) إن مفهوم التنمية الإنسانية يعتبر أن استدامة التنمية بالمعنى الذى يضمن عدالتها بأبعادها الوطنية بين مختلف الطبقات الاجتماعية والمناطق والعالمي فيما يخص التوزيع بين الدول الفقيرة والغنية والزمنية كبعد ثالث يخص مصالح الاجيال الحالية واللاحقة يتطلب مشاركة الموطنين الفاعلة في التنمية ولن تكون هذه المشاركة فاعلة إلا إذا استندت إلى تمكين الموطنين خاصة الفقراء والمهمشين وجعلهم قادرين على تحمل مسؤولياتهم والقيام بواجباتهم والدفاع عن حقوقهم.

٤) إن تمكين المواطنين وتوسع خياراتهم يتطلب تقوية المشاركة بأشكالها ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم وعبر تفعيل دور الاحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها وعبر حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني.

٥) أن هناك خمسة مؤشرات أساسية للتنمية البشرية المستدامة في ظل الحكم الراشد، التمكين:Empowerment (أي توسيع قدرات المواطنين وخياراتهم، مما يعني إمكانية مشاركتهم الفعلية في القرارات التي تتعلق بحياتهم وتؤثر بها)، والتعاون:Cooperation (وفيه تضمين لمفهوم الانتماء والاندماج كمصدر أساسي للإشباع الذاتي للفرد، فالتعاون هو التفاعل الاجتماعي الضروري)، والعدالة في التوزيع: Equity (وتشمل العدالة في الإمكانيات والفرص وليس فقط الدخل)، والاستدامة:Sustainability (وتتضمن القدرة على تلبية احتياجات الجيل الحالي، دون التأثير سلباً في حياة الأجيال القادمة) والأمان الشخصي Security (ويتضمن الحق في الحياة بعيداً عن أية تهديدات أو أمراض معدية أو قمع أو تهجير) [٢٨] .

٦)تقوم عملية التنمية الإنسانية المستدامة على محورين أساسيين، هما: بناء القدرات البشرية الممكنة من التوصل إلى مستوى رفاه إنساني راق وعلى رأسها العيش حياة طويلة وصحية- اكتساب المعرفة- التمتع بالحرية لجميع البشر دون تمييز، والتوظيف الكفء للقدرات البشرية في جميع مجالات النشاط الإنساني، وتستخدم الحوكمة الجيدة من قبل العديد من المؤسسات

الدولية كوسيلة لقياس الاداء والحكم على ممارسة السلطة السياسية في إدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري تنموي.

٧) تتحقق الحوكمة الجيدة إذا أنجزت ثلاثة أهداف هي: المساواة أمام القانون والتطبيق الفعال له، وتوافر الفرص لكل فرد لتحقيق طاقاته وإمكاناته كاملة، والتأثير والإنتاجية وعدم الإهدار.

مقتضيات الحكم الراشد

١: الاستثمار في رأس المال الاجتماعي والمؤسساتي: في نفس الوقت مع الاستثمار في رأس المال البشري (التربية، الصحة) وفي رأس المال المادي (الهياكل القاعدية للاتصال ودعم النشاطات الانتاجية)، لأن رأس المال الاجتماعي، المرتكز على الثقة والتضامن ما بين الفاعلين الأساسيين، والذي يتم ترقيته بواسطة استراتيجية موسعة من التكوين – الإعلام – الاتصال (دور هام لوسائل الإعلام) يعتبر عامل مهم لضمان حياة جيدة.

٢: تحديد إطار للحكم الاقتصادي الراشد ومتكافئ مع المجتمع وركيزة للتنمية الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد، واختيار الاستراتيجيات على المدى المتوسط والبعيد، وتحقيق أحسن تعبئة للموارد وتسيير المديونية، والقدرة على التفاوض الدولي، وأن يكون أكثر إنسانية للنمو الاقتصادي، وتخفيض الفقر الاجتماعي، وتخفيض الفوارق وحماية ضد المخاطر الاقتصادية والاجتماعية.

٣: إعادة تحديد وتأكيد دور الدولة: من أجل جعل تحرير الاقتصاد يتم بطريقة أكثر فعالية، وتقوية مسار بناء دولة القانون وتطوير العدالة في قطاع الخدمات العمومية، وتوجيه المبادرات العمومية في صالح التنمية البشرية الدائمة وإشباع الحقوق الأساسية للجميع.

٤: ضمان تسيير أحسن للقطاع العمومي: بما فيه تسيير دقيق للسياسة الاقتصادية والقدرة على توفير المعلومات، التحليل، تقييم السياسات في إطار التنمية البشرية المستدامة، تسيير أحسن ومراقبة فعالة للمالية العمومية، تسيير أحسن واستغلال للموارد البشرية والمادية للقطاع العمومي، عقلنة شبكات القرار وتكاملية جيدة ما بين الفاعلين الأساسيين.

٥: خلق محيط ملائم لتنمية المبادرات الخاصة: إن للعديد من العوامل يد في الأداء الاقتصادي السلبي في العديد من المناطق، ولرداءة إدارة الحكم دور مركزي في الكثير من هذه العوامل. فإدارة الحكم تساهم في رسم السياسات وتطبيقها، وهذه السياسات تحدد بدورها مناخ أعمال سليم وجذاب للاستثمار والإنتاج من عدمه، وضمان حقوق الملكية، وحرية المقاولة، والمساهمة من طرف الجميع بما فيه الفقراء والأقل دخلا في النشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

٦: الارتقاء بنظام الحكم وحل النزاعات: ليس هناك نموذجاً واحداً لتحقيق عملية الارتقاء بأنظمة الحكم، كما أن الارتقاء بنظم الحكم إلى المستوى المرغوب من شأنه أن يستغرق زمناً طويلاً، لحين ترسيخ القيم والعادات الملائمة. كما أن الارتقاء بنظم الحكم يتطلب بناء واستقرار المؤسسات، بما في ذلك مؤسسات الدولة من أجهزة تشريعية وتنفيذية وقضائية، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والتي تشمل مؤسسات الإعلام الحرة كالصحافة والإذاعة والتلفزة.

ومن أجل تحقيق ذلك يجب الأخذ بما يلي: إتاحة الحقوق السياسية للمواطنين وتطبيق النظم الديموقراطية، وإشراك المواطنين في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم من خلال تعميق أطر اللامركزية، وبناء مقدرات الحكومة التي تساعدها على تلبية احتياجات ومطالب المواطنين، وفرض احترام حكم القانون بين الحاكم والمحكوم.

٧: دور نظام المعرفة: شكلت المعرفة عامًلا حاسما في التحكم في الموارد الاقتصادية وضبط عمل المؤسسات، وقد وضعت الهيئات الأممية مثل اللجنة (اللجنة الأوربية) مؤشرات دقيقة لقياس

بعض جوانب الأداء الاقتصادي على أساس المعرفة، وقد دلت الإحصائيات إلى العلاقة بين الاستثمار في المعرفة وجودة الأداء الاقتصادي، ونقصد بالاستثمار هنا: تكوين وتحديث رأس المال البشري، جودة التعليم وتوطين التقانة ودعم الخدمات المبنية على المعرفة وتلعب الاستخدامات الحديثة للتكنولوجيا دورا مهما في تضييق الفساد ضمن الدوائر الحكومية وقطاع الأعمال نظرا للدقة المحاسبية التي يوفرها، إلا أن تطبيقاتها في مجال الانتخابات العامة تحمل مخاطر جمة في حالة عدم تحكم الأطراف المعنية بها [٢٩].

وختاما :

إن الحكم الرشيد المنشودهو حكم يهدف إلى إقامة العدل الذي لا استثناء معه والحرية التي لا ازدواجية فيها.

الخاتمة والاستنتاجات: يستند مفهوم الحاكمية الرشيدة أو الحكم الصالح على عناصر الشراكة ما بين القطاعات الثلاث الرئيسية في المجتمع :- القطاع الحكومي، القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، حيث تقوم العلاقة بينهما على اعتبار الحاكمية الرشيدة مسؤولية مالية تتسم بالشفافية والمساءلة من أجل تحقيق الكفاءة الإدارية التي تعتمد على مشاركة المواطنين في صنع القرار.

تُبنى الحاكمية الرشيدة على : الديمقراطية ، اللامركزية الإدارية ، الحوار ، المجتمع المدني، الشفافية ، المساءلة، حقوق الإنسان ، العدالة ، توفير المعلومات ، التمكين ، وبناء القدرات الإنسانية والمؤسسية، الإدارة التنموية....الخ، نصل الى أن الحاكمية الرشيدة أو (الحكم الصالح): " هو الحكم الذي يدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسعة قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخ.

وتكون الإدارات الحكومية بحاجة ماسة لانتهاج الحاكمية الرشيدة في الأوقات والحالات التي تحتاج بها إلى الشرعية لدعم قراراتها ونشاطاتها، ودعم إمكاناتها وكذلك عندما تتعرض للتعامل مع قضية عامة تعني غالبية المواطنين، وفي الحالات التي تشعر أنها فشلت في تحقيق أهدافها وفي حالة ضعفها أحياناً .

ومن خلال أستعراض مجريات البحث تم التوصل الى النتائج الاتية:-

١- تهدف الحاكمية الرشيدة إلى :-

- إعمال الانسجام والعدالة الاجتماعية بتوفير الحد الأدنى من المتطلبات والحاجات الضرورية للإنسان والتي توفر له مستوى من المعيشة الكريمة تتيح المجال للإبداع والتميز.
- توفير مستوى من الشرعية في المجتمع .
- تحقيق مستوى من الكفاءة والتعاون لدى الأفراد والمؤسسات لخلق بيئة اجتماعية داعمة.

ومن أجل تبني الحاكمية الرشيدة لابد من توفر العديد من المقومات منها:-

- تمكين القوى البشرية على المستوى المحلي من إداريين وفنيين بالتدريب والتوعية وتنمية المهارات المطلوبة عن طريق دعم مؤسسات المجتمع المدني وحث المواطنين بالانضمام والمشاركة بها.
- تنمية مستوى مشاركة السكان المحليين في صياغة السياسات واتخاذ القرارات .
- تبني أساليب جديدة في الإدارة وتطوير البناء المؤسسي قائمة على الشفافية والمسائلة.

- تتطلب الحاكمية الرشيدة توفير بنية أساسية وتنمية ثروات وتطوير إمكانيات المؤسسات القائمة من خلال توفير الآليات المناسبة للعمل ودعم ما هو قائم لضمان المشاركة الفعالة من المواطنين

٢- وتتسم الحاكمية الرشيدة بما يلي :-

- المشاركة: حق الجميع في المشاركة باتخاذ القرار.
- الشرعية : أن تكون السلطة مشروعة من حيث الإطار التشريعي والمؤسسي والقرارات المحددة من حيث المعايير المرعية في المؤسسات والعمليات والإجراءات بحيث تكون مقبولة من العامة .
- الاستدامة : الإمكانية لإدامة نشاطات الحكمانية وإدامة التنمية الشمولية .
- الشفافية: حرية تدفق المعلومات بحيث تكون العمليات والمؤسسات والمعلومات في متناول المعنيين بها وتكون المعلومات المتوفرة كافية لفهم ومتابعة العمليات في المؤسسات.
- المساءلة : يكون متخذو القرارات في القطاع العام والخاص وفي تنظيمات المجتمع المدني مسئولين أمام الجمهور .
- الدعوة للعدالة والمساواة : بحيث تتوفر الفرص للجميع بكافة أنواعهم وأجناسهم .
- تعزيز سلطة وسيادة القانون.
- الكفاءة والفاعلية: وهي استخدام الموارد وحسن استغلال الموارد البشرية والمالية والطبيعية من قبل المؤسسات لتلبية الحاجات المحددة.
- أن تكون الحاكمية الرشيدة قادرة على تحديد وتبني الحلول الوطنية للمشكلات في المجتمع .
- أن تكون الحاكمية الرشيدة تنظيمية بدلاً من كونها رقابية بحيث تركز على نطاق الإشراف والمتابعة وتترك أمور التنفيذ والرقابة للمستويات الإدارية الأدنى.
- أن تكون الحاكمية الرشيدة قادرة على التعامل مع القضايا المؤقتة والطارئة وتطوير الموارد واستثمارها واستغلالها وتقديم الخدمات للمواطنين .

والحاكمية الرشيدة عبر مراحلها المتعددة من مرحلة الإعداد والتحريك المجتمعي وتحفيز الفئات المستهدفة مروراً بتحديد القضايا الرئيسية في المجتمع وإعطائها الأولوية ثم مرحلة صياغة الإستراتيجية وتنفيذها وانتهاءً بمرحلة المراقبة والتقييم لابد لها من معايير لقياسها تتمثل : مدى تحقيقها للمساواة والإنصاف و مدى تأكيدها على مشاركة مؤسسات المجتمع المدني ومدى تطبيقها للمساءلة والمحاسبة واعتمادها للشفافية ومدى تحقيقها للشمولية ومراعاتها للبعد الاجتماعي ... الخ.

والخلاصة أن الحاكمية الرشيدة بمعاييرها تعمل على تنمية المجتمعات واستغلال الطاقات والإمكانيات البشرية والمادية في المجتمع، تنبذ الاستغلال وتدعو إلى تحقيق مزيد من العدالة والشفافية وتحارب الفساد بكافة أشكاله وألوانه.

قائمة المصادر :

أ-المعاجم

١-أبن منظور،لسان العرب ،ط٣،دار صادر ،بيروت،١٤١٤.

ب- الكتب العربية :

١- ابن ابي الحديد المعتزلي ،شرح نهج البلاغة ،ط١ ،دار الكتاب العربي ،دار اميرة للطباعة ،بيروت ،٢٠٠٧م.

٢- ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي ،الامالي ،ط١ ،تحقيق:قسم الدراسات الاسلامية ،مؤسسة البعثة ،دار الثقافة ،قم ،١٤١٤.
٣- مدحت محمد محمود ابو النصر ،الحوكمة الرشيدة:فن ادارة المؤسسات عالية الجودة ،ط١،المجموعة العربية للتدريب والنشر ،القاهرة ،٢٠١٥م.

ج-الرسائل والاطاريح:

١- ابرادشة فريد ،الحكم الراشد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية،أطروحة دكتوراه مقدمة الى ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ،الجزائر ،٢٠١٤ م.
٢- أحمد فتحي الحلو، دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية،رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التجارة، الجامعة الإسلامية ، غزة ،٢٠١٢م.
٣- أحمد مصطفي صبيح، الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري، ،اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق ،جامعة عين شمس ، مصر، ٢٠١٤م.
٤- اسلام بدوي، تطبيق معايير الحوكمة الجيدة، ،رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الدراسات العليا ،جامعة الخليل،فلسطين، ،٢٠٠٨م.
٥- رياض عشوش، ، الحكم الراشد، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ،٢٠٠٨م.
٦- سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير جامعة ابي بكر بلقايد ،تلمسان ، ٢٠١٣م.

د- الوثائق:

١- برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، وثيقة السياسات العامة لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي، يناير ١٩٩٧، UNDP.

المصادر الاجنبية

(1) (The World Bank, Good Governance: Criteria and Procedures, 1999
(2)OCDE: La Gouvernance: note de synthèse; Paris.1998

المصادر الالكترونية:

١- Htpp://www.Developpement du canadienne du Agyence.

الهوامش :

(1) OCDE: La Gouvernance: note de synthèse; Paris 1998
(٢)ابرادشة فريد ،الحكم الراشد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية،أطروحة دكتوراه مقدمة الى ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ،الجزائر ،٢٠١٤ م،ص٢٧.
(3)The World Bank, Good Governance: Criteria and Procedures, 1999
(4)The World Bank ,op.cit,pp5-7.
(5)The World Bank ,op.cit,p8.
(6) OCDE,La Gouverance :not de:synathese,op.cit,p4.
(7) Ibid ,p4.

(٨)مجموعة التعاريف ماخوذة عن http://www.Developpement du canadienne Agyennce
(٩)أحمد فتحي الحلو، دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية،رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التجارة، الجامعة الإسلامية ، غزة ،٢٠١٢م،ص٢٥.
(١٠)ابن أبي الحديدالمعتزلي ، شرح نهج البلاغة، ط١،ج٧،دار الكتاب العربي ،دار الاميرة للطباعة ،بيروت ،لبنان،٢٠٠٧، ص٣٦.
(١١)المصدر نفسه ،ج٢ ،ص ٢٠٠.
(١٢)أبن أبي الحديد المعتزلي، مصدر سبق ذكره ، ج١٤، ص٣٥.
(١٣)أبن الحديد المعتزلي ، مصدر سبق ذكره ج١٦، ص٩٣.
(١٤)خزن المال: جعله في الخزانة، وخزن السر: كتمه، وخزان الرعية، حفظة أموالهم
(١٥)المصدر نفسه، ج١٧، ص١٩
(١٦)افتات بأمره. أي مضى عليه، ولم يستشر أحدا، واقتات عليه: إذا انفرد برأيه دونه في التصرف فيه (أنظر :أبن منظور ،لسان العرب، ط٣،ج٢، دار صادر ،بيروت ،١٤١٤ هص٦٩ -٧٠).
(١٧)ابن أبي الحديد المعتزلي : مصدر سبق ذكره ج٢، ص١٨٥
(١٨)المصدرنفسه، ج١٦، ص١٦٦
(١٩)أبن أبي الحدي المعتزلي ، مصدر سبق ذكره ج١٦،ص ١٥٦
(٢٠)أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي ، الامالي،ط١ ج١، تحقيق :قسم الدراسات الاسلامية ،مؤسسة البعثة دار الثقافة ،قم ١٤١٤،ص٢٤
(٢١)أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي : مصدر سبق ذكره، ص١٠٣.
(٢٢)رياض عشوش، ، الحكم الراشد، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، جامعة محمد خيضر، الجزائر، ،٢٠٠٨م،ص٣٧.
(٢٣)سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير جامعة ابي بكر بلقايد ،تلمسان ، ٢٠١٣م،ص٣٢
(٢٤)اسلام بدوي، تطبيق معايير الحوكمة الجيدة، ،رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الدراسات العليا ،جامعة الخليل،فلسطين، ٢٠٠٨م،ص٤٠
(٢٥)أحمد مصطفي صبيح، الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري، ،اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق ،جامعة عين شمس ، مصر، ٢٠١٤م،ص٥٦.
(٢٦)مدحت محمد محمود أبو النصر، الحوكمة الرشيدة: فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، الطبعة الاولى ، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠١٥،ص٢٢
(٢٧)اسلام بدوي، مصدر سبق ذكره
(٢٨)برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، وثيقة السياسات العامة لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي، يناير ١٩٩٧، UNDP
(٢٩)رياض عشوش، مصدر سبق ذكره ،ص٢٦